E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/111
4 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه و٨ آب/أغسطس و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وموجهة إلى مركز حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

تهدي البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تحياتها إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان وتتشرف بأن ترسل له طيه التقارير الشهرية عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٦*.

وتود البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية الإعراب عن بالغ قلقها إزاء تفاقم حالة المدنيين العرب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل كما جاء تفصيله في التقارير المرفقة؛ وترجو من المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان أن يعتبر هذه التقارير وثائق رسمية وأن يعممها على أعضاء لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين.

* التقارير المرفقة مستنسخة كما وردت باللغة التي قدمت بها وبالانكليزية فقط.

مرفق

[الأصل: بالعربية]

تقرير شهري حول آخر تطورات القضية الفلسطينية
خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦

أولاً: الإجراءات الاسرائيلية في الضفة الغربية

بالإضافة إلى الحصار الاسرائيلي المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ والذي استمر طيلة شهر نيسان/أبريل الماضي فقد شددت السلطات الاسرائيلية خلال الشهر المذكور من إجراءاتها الأمنية على الضفة والقطاع والتي تمثلت في فرض طوق أمني شامل على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مع تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش على الحواجز التي تصل بين المناطق الفلسطينية وعلى نقاط العبور المؤدية إلى داخل الخط الأخضر، بل إنها أمرت يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها ومنعت المواطنين من التنقل بينها، الأمر الذي أدى لتدهور الأوضاع المعيشية بها، وكانت له آثاره السلبية على مختلف أوجه الحياة في الضفة والقطاع. وبدأت السلطات الاسرائيلية يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ برسم الحدود التي تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بأمر من قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة (بار إيلان). كما استكمل الجيش الاسرائيلي يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عملياته الرامية إلى إعادة احتلال ٤٦٥ قرية فلسطينية تقع في المنطقة (ب).

كما نفذت السلطات الاسرائيلية المزيد من عمليات المصادرة في مناطق مختلفة من الضفة، وخاصة في قريوت وبيت ليد ومسحة وجينصافوط وجبل جرزيم (نابلس)، والجانية ودير دبوان ورافات وعين يبرود والمزرعة القبلية (رام الله)، وعدا عن مصادرتها حوالي نصف مساحة مدينة بيت لحم لغاية شق شارع التفافي في شمالها، فقد صادرت تلك السلطات آلاف الدونمات لشق (٧) طرق التفافية تمر في المناطق التالية:

- طريق التفافي يمر من قرى بير نبالا ورافات والجديرة وقلنديا وبيت حنينا.
- طريق التفافي يخترق عدة قرى شرق مدينة بيت لحم.
- طريقان التفافيان يمران من أراضي السموع والظاهرية وترقوميا بمحافظة الخليل.
- طريق التفافي يمر من أراضي كفر اللبد ورامين قضاء طولكرم.
- طريق التفافي يمر من أراضي جلبون قضاء جنين.
- طريق التفافي يمر من أراضي عين أيوب قضاء رام الله.

وتم يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ كشف النقاب عن خطة سرية للاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أطلق عليها اسم (هئمناه): (أي المعاهدة) وأعدها الذراع الاستيطاني لمجلس (يشع) للمستوطنين تمهيداً لتنفيذها لدى وصول بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة الاسرائيلية على مدى السنوات الأربع القادمة تتضمن خطوطاً ومبادئ منها: زيادة سكان المستوطنات القائمة على أراضي الضفة والقطاع إلى نصف مليون نسمة، وبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الإضافية بها، وإقامة (١٢) نواة استيطانية جديدة، و(١٤) موقع عسكري اسرائيلي على محاور الطرق في الضفة الغربية.

وعدا عن هدم السلطات الاسرائيلية خلال الشهر الماضي ٨ منازل في مدينة القدس، و٨ منازل في مدينة الخليل، فقد نفذت تلك السلطات العديد من الانتهاكات التي تمس مدينة القدس والمقدسات الإسلامية فيها وفي الضفة، وتمثلت تلك الانتهاكات فيما يلي:

١- بدأت وزارة الداخلية الاسرائيلية اعتباراً من يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بإلغاء حق المواطنة لكل المقدسيين الذين يسكنون خارج القدس.

٢- وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس الحرم الابراهيمي في الخليل تحت تصرف اليهود وإغلاقه أمام المسلمين إبان الأعياد اليهودية.

٣- سمحت الشرطة الاسرائيلية يوم ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لعشرات المستوطنين بالدخول إلى ساحات الحرم القدسي الشريف.

٤- اقتحمت قوات الأمن الاسرائيلية يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ المحكمة الشرعية في الخليل وقامت بتفتيشها.

بالإضافة لذلك، فقد احتجت الطوائف المسيحية المقدسية يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على قيام الشرطة الاسرائيلية بضرب المواطنين المسيحيين المشاركين في مسيرة أحد الشعانين بالهراوات وأعقاب البنادق الأمر الذي يعني حرمانهم من حرية العبادة وحق ممارسة الشعائر الدينية.

ثانياً: العلاقة الاسرائيلية - الأمريكية

تم يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التوقيع على اتفاق حول مكافحة الإرهاب، ويقضي هذا الاتفاق الذي وقعه في واشنطن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس على مساعدة أمريكية تبلغ مئة مليون دولار، بتعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والدولة العبرية في حوالي عشرة مجالات.

والمجالات الرئيسية الواردة في الاتفاق هي:

- تبادل المعلومات المتعلقة بالارهابيين والمنظمات الارهابية.

- تأهيل العاملين في هذا المجال.

- تبادل الخبراء.

- تبادل المعلومات حول نقل أموال إلى منظمات متورطة في الارهاب الدولي.

- تسليم وملاحقة المشبوهين.

- زيادة قدرات أطراف أخرى على مكافحة الارهاب.

ويقضي الاتفاق بتشكيل "مجموعة عمل مشتركة أمريكية - اسرائيلية" لمكافحة الارهاب تجتمع مرتين سنوياً.

من جهة ثانية، وإلى جانب هذا الاتفاق، قرر الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي تشكيل لجنة ثنائية يرأسها وزيرا الخارجية الأمريكي والاسرائيلي "لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الدفاع وإضفاء طابع رسمي عليه عندما يكون ذلك مناسباً".

ثالثاً: الأحزاب الاسرائيلية والتحضير لانتخابات الكنيست

١- قوائم الأحزاب الاسرائيلية المشاركة في الانتخابات

تم يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إغلاق قائمة الأحزاب التي تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية في اسرائيل، وقد بلغ عدد القوائم الحزبية قانونياً في اسرائيل (٣١) قائمة هي: حزب العمل الاسرائيلي برئاسة شمعون بيرس، راتس برئاسة وزير البيئة الحالي يوسي سريد، مبام برئاسة يائير تسابان، شينوي برئاسة الوزير أمنون روبتشتاين، وهذه القوائم اليسارية الثلاث ستخوض الانتخابات للمرة الثانية بقائمة مشتركة تحت نفس الاسم "ميرتس". الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، تسوميت برئاسة النائب رفائيل ايتان، جيشر برئاسة النائب دفيد ليفي. وكانت هذه القوائم اتفقت على خوض الانتخابات بقائمة مشتركة لم تتخذ لنفسها اسماً موحداً بعد. شاس "حركة المتدينين الشرقيين" برئاسة النائب اريه درعي، حزب المتدينين الوطنيين "المفدال" برئاسة النائب زبولون هامر، أغودات اسرائيل "حزب ديني متزمت" برئاسة الحاخام مائير قورني، أغودات هحرديم "ديغل هتوراة" برئاسة النائب الحاخام أبراهام ريتس، الجبهة الديمقراطية للتقدم والمساواة "حداش" برئاسة النائب هاشم محاميد، موليدت "حركة يمينية متطرفة" برئاسة النائب رحبعام زئيفي، الحزب الديمقراطي العربي برئاسة النائب عبد الوهاب دراوشة، "يعود" برئاسة وزير الطاقة غونين سيغف، علياه "حركة المهاجرين الجدد" برئاسة أفرايم ميلمد، يسرائيل بعلياه "اسرائيل في الهجرة" برئاسة نتان شرانسكي، الطريق الثالث "حركة وسط منشقة عن حزب العمل" برئاسة النائب أفيغدور كهلاني، منظمة العمل الديمقراطي "يسارية تضم ناشطين يهوداً وعرباً من منظمة الشرارة" برئاسة أساف أديب، ميماد "حركة دينية" برئاسة الحاخام يهودا عميطال "يشغل منصب وزير بلا وزارة في حكومة بيرس"، تليم أموناه "طريق الإيمان" وهي منشقة عن حركة شاس يرأسها النائب الحاخام يوسف عزران، مورشيت أبوث "دينية يمينية متشددة" برئاسة النائب يوسف باء جاد "منشق عن موليدت"، أحدوت لمعان علياه "وحدة من أجل الهجرة" برئاسة النائب أفرايم غو "منشق عن العمل"، الحركة العربية للتغيير برئاسة الدكتور أحمد الطيبي، التجمع الوطني الديمقراطي "تحالف يساري عربي" برئاسة الدكتور عزمي بشارة، حقوق الرجل في العائلة

"راعش" برئاسة يعقوب شلوس، الكتلة العربية الإسلامية برئاسة عبد المالك دهامشه والشيخ عاطف الخطيب، يمين اسرائيل برئاسة النائب شاؤول غوطمن "وهي حركة يمينية عنصرية متطرفة منشقة عن موليدت"، حزب الاستيطان برئاسة تسوفير رونين، حركة المتقاعدين في اسرائيل "عيل" برئاسة النائب نافا اراد، والتحالف التقدمي.

٢- الأحزاب العربية المتحالفة لخوض الانتخابات

تم يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ تقديم أربع قوائم عربية للجنة الانتخابات المركزية هي: القائمة المشتركة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني العربي برئاسة عضو الكنيست هاشم محاميد، الثانية القائمة العربية الموحدة وهي قائمة تحالفية من الحركة الإسلامية والحزب الديمقراطي العربي والكتلة العربية الإسلامية برئاسة المحامي عبد المالك دهامشة، القائمة الثالثة القائمة التقدمية العربية للتغيير وهي قائمة تحالفية من الحركة العربية للتغيير والحركة التقدمية للسلام، القائمة الرابعة قائمة التحالف التقدمي لحركة المستقلين نداء الوفاق في النقب برئاسة محمد زيدان.

اتحد يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ حزبا المهاجرين اليهود في اسرائيل وهما: (عليا) الذي يضم مهاجري الاتحاد السوفياتي، وحزب (اسرائيل في المهجر).

٣- البرامج السياسية للأحزاب الاسرائيلية

صادق طاقم التوجيه الكبير في (الليكود، غيشر، تسومت) يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي لهذه الأحزاب حال فوزها في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة برئاسة بنيامين نتنياهو جاء فيها:

١- الحكومة تعترف بالحقائق التي نجمت عن اتفاقيتي أوسلو وتعمل على تقليص المخاطر النابعة عن هذه الاتفاقيات على مستقبل وأمن دولة اسرائيل.

٢- الحكومة تتحدث مع السلطة الفلسطينية من أجل استمرار الترتيبات الراهنة، وتجري الحكومة مفاوضات من أجل إحراز التسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين شريطة أن تنفذ السلطة الفلسطينية كل التزاماتها وخاصة:

(أ) التأكد من الإلغاء المطلق لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني الداعية إلى تدمير اسرائيل.

(ب) منع الارهاب ووقف الدعاية التحريضية ضد اسرائيل.

٣- القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل، والسيادة عليها ستكون بيد اسرائيل فقط، وسيتم وقف كل نشاطات م. ت. ف. في المدينة وكذلك سيتم إغلاق كل مؤسساتها.

٤- سيتمتع الجيش وقوات الأمن بحرية العمل الكاملة ضد (الارهاب) في كل مكان وحسب الضرورة.

٥- الحكومة تعمل على انتهاج حكم ذاتي مستقل للفلسطينيين ما عدا الشؤون الخارجية والأمن التي ستكون تحت مسؤولية اسرائيل والمواضيع التي تحتاج إلى تنسيق، والحكومة ستعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٦- الحكومة تشجع تطوير مصادر تشغيل الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

٧- الحكومة تعمل على إشراك الأردن في التسوية الدائمة في المجالات التي سيتفق عليها في المفاوضات.

يتضح من البرنامج السياسي الجديد لحزب "العمل" الذي عرض يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ شطب بندين من البرنامج السابق. الأول يتعلق برفض إقامة دولة فلسطينية، أما البند الثاني فإنه ينص على أنه "في حالة السلام أيضاً تستمر السيطرة والتواجد الاسرائيليين على هضبة الجولان".

وفيما يلي مقتطفات رئيسية من البرنامج السياسي لحزب "العمل":

ترتكز المفاوضات حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين على اتفاق أوسلو وتحافظ اسرائيل على المبادئ التالية:

- القدس الموحدة عاصمة اسرائيل وتحت السيادة الاسرائيلية.
- اسرائيل لن تسيطر على شعب آخر.
- نهر الأردن هو الحدود الآمنة الشرقية لاسرائيل ولن يوجد جيش آخر غربه.
- فصل يحافظ على الاحتياجات والهوية الوطنية للشعبين.
- سيادة اسرائيل على غور الأردن وشمال غرب البحر الميت وغوش عتسيون ومناطق حيوية لأمن اسرائيل.
- رفض حق الفلسطينيين بالعودة.
- إبقاء معظم المستوطنين الاسرائيليين تحت السيادة الاسرائيلية.
- لن تقام مستوطنات جديدة.

- التسوية الدائمة تعرض لاستفتاء شعبي.

- تستمر المفاوضات مع سوريا. الاتفاق المطلوب يرتكز على حدود أمن وتسويات أمنية راسخة وضمان مصادر المياه الضرورية لاسرائيل وتطبيع علاقات كامل بين الدولتين، مع التأكيد على التعاون الاقتصادي. ويعرض الاتفاق الدائم في استفتاء شعبي.

صرح وزير البيئة الاسرائيلي يوسي سريد يوم ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن التوجهات السياسية لحركة ميرتس تتمثل فيما يلي:

١- إقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة كيان مستقل خاص به يتمثل بدولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل.

٢- الانسحاب من الجولان مقابل سلام كامل مع سوريا يتضمن ترتيبات أمنية خاصة.

٣- بقاء ما بين ٦-٧ في المائة من أراضي الضفة الغربية التي أقيمت عليها المستوطنات الاسرائيلية تحت سيادة اسرائيل.

٤- أن القدس عاصمة اسرائيل وغير قابلة للتقسيم.

رابعاً: مواجهة اليمين الاسرائيلي المتطرف

تلقى (شلومو لاهط) رئيس التجمع الشعبي الاسرائيلي الداعم لشمعون بيرس مكالمة هاتفية يوم ١٣ نيسان/أبريل من شخص قال إنه يتحدث باسم يغئال عامير حيث هدده بالقتل إن لم يوقف نشاطاته الانتخابية لصالح حزب العمل الاسرائيلي.

تلقى وزير الأمن الداخلي الاسرائيلي (موشيه شاحل) يوم ١٣ نيسان/أبريل تهديدات بالهاتف من أتباع الراب عوزي مشولاح وذلك بإطلاق النار عليه إن لم يستجب لمطالب أتباعه المضربين عن الطعام في السجن.

خامساً: من أخبار وكالة الغوث

بتمويل من الحكومة النرويجية قدره ٥ ملايين دولار، أطلقت الأونروا يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، برنامجاً فورياً قصير الأجل لايجاد فرص العمل، بهدف مواجهة الضائقة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إغلاق قطاع غزة، وفي إطار هذا البرنامج، ستوفر الأونروا فرص عمل مؤقت لخمسة أشهر لما مجموعه ٢ ٥٧٠ فلسطينياً عاطلاً عن العمل بأجر يومي قدره ١٢ دولاراً أمريكياً، ويجري توظيف أكثر من ١ ٣٠٠ فلسطيني لدى الأونروا منهم ٦٣٥ في الصحة البيئية، و٥٤٤ في التعليم، و١٥٠ في الإغاثة والخدمات الاجتماعية، كما أن هناك آخرين يعملون لدى دوائر الأونروا، وجرى توظيف ٤٧٥ فلسطينياً لدى المنظمات

غير الحكومية، وهناك أكثر من ١٠٠ فلسطيني تم توظيفهم في وزارتي الصحة والعدل التابعتين للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تسلم رؤساء أحد عشر مجلساً بلدياً وقروياً في قطاع غزة يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ١٧ شاحنة وجرافتين و(تراكتورين) قامت وكالة (الأونروا) بشرائها بتبرع ياباني بلغ مليون وثمانمائة ألف دولار وذلك لصالح مشاريع النفايات الصلبة.

وقام السفير الياباني هاروميكو شيباوا، ومدير عمليات الأونروا كلاوس وورم بتسليم تلك المعدات في مقر الأونروا.

كما تم يوم ١٧ نيسان/أبريل أيضاً البدء في تنفيذ مشروع إقامة (مدرسة عزبة بيت حانون الثانوية للبنات) والتي ستكون تحت إدارة وزارة التعليم الفلسطينية. ومدرسة عزبة بيت حانون الإعدادية للبنات تحت إدارة التعليم في الأونروا.

وبلغ تبرع الحكومة اليابانية لإنشاء هاتين المدرستين مليونا وستمائة ألف دولار.

وحول الدور الذي تلعبه الأونروا في مساعدة بناء البنى التحتية في فلسطين، قال وورم إننا ماضون في المساعدة لبناء القطاعات الحيوية في الضفة والقطاع، فعلى سبيل المثال نحن نتعاون مع وزارتي الصحة والتخطيط والتعاون الدولي. وقد قمنا بتنفيذ بناء مستشفيين في جنوب قطاع غزة كما بدأنا منذ أسبوعين بتنفيذ مشاريع خاصة بالبيئة.

افتتح السيد روبرت هوبكنز مدير عام وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في الأردن يوم ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مكتباً استشارياً قانونياً في مركز البرامج النسائية في مخيم الحسين ويجيء افتتاح هذا المكتب بتمويل من الحكومة الألمانية، التي قدمت حوالي سبعة عشر ألف دولار لتجهيز وتأسيس المكتب ومكتب آخر في مخيم الوحدات.

كما تم يوم ٤ نيسان/أبريل افتتاح وحدة الإنتاج الغذائي في مخيم الحسين التي تم إنشاؤها بالتعاون بين وكالة الغوث الدولية والوكالة الكندية للتعاون الدولي (سيدا) انطلاقاً من توجه الوكالة للتركيز على دور المرأة في المشاركة الاقتصادية وتنمية المجتمع المحلي. وتهدف الوحدة إلى تمكين اللاجئات الأقل حظاً من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشاريع وتحسين مستوى دخل أسرهن وتوفير الفرص لتدريب وتأهيل الرياديات من اللاجئات على مهارات إنتاجية.

أكد السيد روبرت هوبكنز مدير عام وكالة الغوث الدولية في الأردن أنه لا توجد أية نية لدى وكالة الغوث لفرض رسوم مدرسية على أبناء اللاجئين الذين يتلقون تعليمهم في مدارس الوكالة كما لا توجد نية لفرض رسوم على الخدمات الصحية التي توفرها الوكالة للاجئين في مختلف المراكز والعيادات. وقال في لقاء مع وكالة الأنباء الأردنية إن قضية فرض مثل هذه الرسوم أثارتها الدول المانحة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ حيث اتخذ قرار في حينه لفرض رسوم رمزية ولم يتم تطبيقه اطلاقاً.

وحول نقل مقر وكالة الغوث الدولية من فيينا إلى غزة قال السيد هوبكنز أن وجود مقر الوكالة في غزة يجعل عملية الاتصال بالمفوض العام للوكالة من قبل مديري مناطق عمليات الوكالة أسهل وأسرع وينعكس ذلك بالتالي ايجاباً على خدمات الوكالة. وقال إن المفوض العام للوكالة أوعز إلى فريق من المختصين لدراسة أوضاع الموظفين العاملين في الوكالة وظروفهم المعيشية وإعداد تقرير حول هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمستقبل الوكالة على ضوء تطورات المسيرة السلمية قال مدير عام وكالة الغوث الدولية إن حل الوكالة مرهون بحل المشكلة الفلسطينية بشكل نهائي. وحول علاقة الوكالة مع الحكومة الأردنية قال السيد هوبكنز إن هناك تنسيقاً وتعاوناً وثيقاً في مجال تقديم الخدمات للاجئين بين مختلف الأجهزة الحكومية الأردنية ووكالة الغوث وخاصة دائرة الشؤون الفلسطينية.

وبيّن السيد هوبكنز أن الوكالة حصلت مؤخراً على مبلغ مليون دولار من اليابان لتحسين أنظمة المجاري وتصريف مياه الأمطار في المخيمات الفلسطينية في الأردن. وقال إن الوكالة تعاني من وضع مالي خطير ولكنه مع ذلك أفضل من وضع الأمم المتحدة على وجه العموم.

أضافت الولايات المتحدة إلى تعهدها الأولي بالتبرع بمبلغ ١٥ مليون دولار للميزانية العادية للأونروا لعام ١٩٩٦، تعهداً بالتبرع بمبلغ ٥٥ مليون دولار. ويخصص جزء من هذا المبلغ الأخير، قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، لإجراء دراسة تنظيمية خارجية ذات علاقة بنقل مقر رئاسة الأونروا من فيينا إلى غزة. وتعهدت الولايات المتحدة بالتبرع بمبلغ ٦٠٨ ٦٠٨ دولارات لتحسين ثلاثة مجمعات مدرسية في مخيم اليرموك، في الجمهورية العربية السورية، وبمبلغ ٥٨٤ ٧٢٨ دولاراً لعدد من المشاريع في الأردن.

وتعهدت النرويج بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار لبرنامج فوري قصير الأجل لايجاد وظائف في قطاع غزة.

وتعهد صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بالتبرع بمبلغ ١٧٤ ١٣٢ دولاراً لتغطية نفقات متطلبات برنامج تنظيم الأسرة في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن والضفة الغربية.

وأكدت استراليا تعهدها بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لنقل مقر رئاسة الأونروا إلى المنطقة.

وتبرعت النمسا بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار كجزء من تعهدها بالتبرع إلى البرنامج العادي للوكالة لعام ١٩٩٦.

وتبرعت جمعية الشرق الأوسط وأفريقيا في اليابان، بمبلغ ٤٤٧ ٩ دولاراً، لشراء أدوات سمعية مساعدة لمعوقين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وتبرع صندوق إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، بمبلغ ٨٠٦ ٣ دولارات، لبرنامج تدريب القابلات في الضفة الغربية.

وتعهدت الملديف بالتبرع ودفعت ٠٠٠ ١ دولار إلى البرنامج العادي للأونروا لعام ١٩٩٦.

تقرير شهري حول آخر تطورات القضية الفلسطينية
خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٦

أولا- الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية

استمر الحصار المفروض على مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ طوال شهر أيار/مايو الماضي وأخذ رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس منذ مطلع الشهر المذكور عدم نية اسرائيل رفع الطوق قبل الانتخابات الاسرائيلية، ولم يقتصر الأمر على الحصار حيث عملت السلطات الاسرائيلية على تشديد الطوق المفروض على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ابتداءً من فجر يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ أي قبل اسبوعين من موعد الانتخابات الاسرائيلية وذلك بحجة وجود معلومات استخبارية تفيد بأن هناك عناصر تعتزم القيام بعمليات للتأثير على نتائجها.

وجراء هذه التشديدات، تم إلغاء كافة التسهيلات والتصاريح الخاصة التي عمل بها خلال الشهرين الماضيين مما أدى إلى توقف العدد القليل من العمال العرب الذين كان يسمح لهم بالعمل في إسرائيل.

كما تم عزل مناطق الضفة ومدنها عن بعضها بواسطة إقامة حواجز عسكرية على الطرق الواصلة بينها وعلى كافة الطرق والمداخل المؤدية إلى اسرائيل ومدينة القدس. واخضع جميع الفلسطينيين الذين سمح لهم بدخول إسرائيل للفحص الأمني المشدد، الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على جميع أوجه الحياة في الضفة والقطاع.

كما استمرت السلطات الاسرائيلية في سياستها المتمثلة بمصادرة المزيد من الأراضي التي تعود إلى مواطنين فلسطينيين في مختلف المناطق في الضفة الغربية وخصوصاً في منطقة قلقيلية التي صودرت فيها أراض تزيد مساحتها عن ٣٠٠ دونم وصودرت أراض أخرى في منطقة الخليل بهدف تعزيز الاستيطان في المدينة. كما استمرت التجاوزات الاسرائيلية والاعتداءات لغرض شق الطرق الالتفافية، حيث تم اقتلاع مئات الأشجار وحفر المزيد من الأراضي لإقامة الطرق الالتفافية التي تمر في المناطق التالية:

- طريق التفافي يخترق أراضي عابود ورنتيس وشقبه قضاء رام الله.
- طريق التفافي يربط بين الخط الأخضر ومستوطنة تسوفيم ويقع شمالي قلقيلية.
- طريق التفافي عبر أراضي بلدة جيوس وقلقيلية بعرض ٨٠ متراً.
- طريق التفافي عبر أراضي الجبعة وصوريف.
- شق وتوسيع الطريق الذي يمر عبر أراضي قرى بيت دجن وسالم ودير الحطب وبيت فوريك في محافظة نابلس.

وجراء ارتفاع حمى الانتخابات خلال هذا الشهر وسعي كل من زعيمي الحزبين الرئيسيين في اسرائيل للفوز بأصوات المستوطنين، فقد أخذ كل من شمعون بيرس وبنيامين نتنياهو بإصدار تصريحات ووعود بتحسين أوضاع المستوطنين في حال فوز أي منهما في الانتخابات.

وتم يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٦ كشف النقاب عن مخطط استيطاني جديد يستهدف توسيع مستوطنة جفعات زئيف الواقعة في أراضي الضفة الغربية إلى الشمال من مدينة القدس، وتتضمن الخطة بناء برج سكني مؤلف من ١٧ طابق ومركز تجاري كبير في المستوطنة المذكورة، ويضم هذا البرج ٤٥ شقة سكنية. كما شهدت مستوطنة "معاليه ادوميم" في الخان الأحمر إلى الشرق من مدينة القدس حركة بناء وتسويق شقق سكنية جديدة على نطاق واسع، ونشرت دائرة الأراضي الإسرائيلية عطاء لبناء ٨٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنة.

كذلك فقد رفضت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية الاعتراضات التي تقدم بها أصحاب الأراضي التي ستُقام عليها مستوطنة "هارحوما" التي تعود لمواطنين من صورباهر وأم طوبا وبلدة بيت ساحور على الرغم من امتلاك أصحاب هذه الأراضي وثائق تثبت ملكيتهم لها.

وصادقت الحكومة الاسرائيلية يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ على تخصيص مبلغ ١١,٥ مليون شيكل لاستثمارها في تطوير مستوطنة "كريات سيفر" التي يقطنها متدينون متزمتون وتقع إلى الغرب من مدينة رام الله، ويشمل المبلغ تكاليف استكمال بناء وتطوير ٥١٠ شقق سكنية أقيمت بين سنوات ١٩٨٩ و١٩٩٢ وتمويل نصف تكاليف إقامة ٦٠٠ وحدة سكنية جديدة.

وأظهرت مصادر مقربة من مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن حكومة حزب العمل وظفت موارد مالية لدعم الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية أكثر من الموارد التي وظفتها حكومة تكتل الليكود السابقة في هذا المجال. كما ازدادت أعداد المستوطنين في ظل حكومة العمل بنسبة ٤٠ في المائة.

وبالإضافة إلى هدم السلطات الاسرائيلية لأربعة منازل خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٦ في قرى تابعة لمدن القدس ونابلس ورام الله، فقد مارست السلطات الاسرائيلية العديد من الاجراءات التي تشكل عقوبات جماعية تمس قطاعات كبيرة من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة منها:

١- قطعت شركة الاتصالات الاسرائيلية "بيزك" يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الاتصالات الدولية عن مناطق السلطة الفلسطينية.

٢- قطعت شركة الكهرباء الاسرائيلية يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ التيار الكهربائي عن مدينة غزة بصورة عشوائية وبدون سابق انذار.

٣- أغلقت السلطات الاسرائيلية يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ مسجد قبلان الجديد (١٩ كم جنوب نابلس) وكانت هذه السلطات قد أغلقت يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ مسجدين آخرين في الضفة الغربية.

ثانيا- الانتخابات الاسرائيلية

* كان الحدث الأبرز في الساحة الاسرائيلية خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٦ هو إجراء الانتخابات الاسرائيلية لرئاسة الوزراء والكنيست الرابع عشر، والتي جرت وسط إجراءات أمنية مشددة، واهتمام وترقب دوليين لم يسبق لهما مثيل، لما لهذه الدورة الانتخابية من تأثيرات على المسيرة السلمية وعلى ما يشهده الشرق الأوسط من تغييرات وتحركات ملحوظة.

ففي صبيحة يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ توجه الناخبون الاسرائيليون الذين يبلغ عدد من يحق لهم الاقتراع ٣ ٣٣٩ ٢٥٠ إلى ٦ ٧١٤ صندوق اقتراع موزعة في مختلف المناطق الاسرائيلية لاختيار رئيس للوزراء لفترة رئاسية جديدة تمتد أربع سنوات، وانتخاب ١٢٠ عضواً للكنيست الرابع عشر. وفي ساعات الظهيرة من يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات فوز زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة الاسرائيلية وبأغلبية (٥٠,٤٩) من أصوات الناخبين، ليخلف بذلك منافسة زعيم حزب العمل شمعون بيرس الذي حظي بـ (٤٩,٥١ في المائة) من أصوات الناخبين.

وفي هذه الانتخابات حصل بنيامين نتنياهو على تأييد مليون و٥٠١ ألف و٣٣ صوتاً وحصل منافسه شمعون بيرس على مليون و٤٧١ ألف و٥٦٦ صوتاً خلال أول عملية اقتراع مباشرة لاختيار رئيس الوزراء في الوقت نفسه مع أعضاء الكنيست في تاريخ الانتخابات الاسرائيلية وبفارق (٤٦٧ ٢٩) صوتاً (٠,٩ في المائة).

ووفقاً للقانون الاسرائيلي فإن أمام رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو مهلة ٤٥ يوماً كي يشكل ائتلافاً يحشد فيه تأييد (٦١) مقعداً من أصل (١٢٠) لنيل ثقة الكنيست بالحكومة التي سيشكلها وقد توزعت المقاعد على الأحزاب والقوائم كما يلي:

- حظيت أحزاب اليسار بما مجموعه ٥٢ مقعداً توزعت كالآتي: حزب العمل برئاسة شمعون بيرس ٣٤ مقعداً، حركة ميرتس برئاسة يوسي ساريد ٩ مقاعد، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة هاشم محاميد ٥ مقاعد والقائمة العربية الموحدة ٤ مقاعد.

- وجمعت أحزاب اليمين ٤٣ مقعداً موزعة كالآتي: تحالف الليكود - تسومت - جيشر برئاسة نتنياهو نال ٣٢ مقعداً، الحزب الديني الوطني (المفدال) برئاسة زبولون هامر ٩ مقاعد، وحزب موليدت برئاسة رحبعام زئيفي مقعدين.

- نالت الأحزاب الدينية المتشددة ١٤ مقعداً منها ١٠ مقاعد لحزب اليهود الشرقيين (شاس) وأربعة مقاعد ليهدوت هتوراه برئاسة مائير باروش.

- وفاز حزب الطريق الثالث الذي يرأسه أفيكدور كهلاني بأربعة مقاعد وحزب اسرائيل باعليا برئاسة نتان شرنسكي بسبعة مقاعد، وهما حزبان جديدان لم يكن لهما تمثيل في الكنيست السابقة.

وأما بقية الأحزاب الأخرى فلم تتجاوز نسبة الحسم البالغة ١,٥ في المائة من مجموع الأصوات التي شاركت في الانتخابات.

ثالثاً- من أخبار وكالة الغوث

* أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أنها ستنقل مقرها من فيينا إلى غزة في الخامس عشر من شهر تموز/يوليه القادم.

وقال ساندرو توتش رئيس المكتب الإعلامي للأونروا في مؤتمر صحفي عقد يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ أن الأونروا تعرضت لعجز مالي خلال العامين الماضيين وصل إلى المليون دولار، مؤكداً أن الوكالة ستحافظ على مستوى تقديم الخدمات ولن تعمل على تقليلها إلا في حالة تعذر وجود بدائل أخرى. وقال إن ميزانية الأونروا لعام ١٩٩٥/١٩٩٤ بلغت ٣٢٠ مليون دولار قدمت لتغطية الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإغاثة.

* قررت الوكالة العامة للأونروا منح العاملين في الوكالة في الأردن زيادة مقدارها ٨,١ في المائة اعتباراً من أول تموز/يوليه المقبل بعض العرائض التي تقدم بها العاملون في الأونروا في الأردن للسيد بيتر هانسن وهددوا فيها باللجوء إلى الإضراب عن العمل في حال عدم الاستجابة لمطالبهم.

* عقدت في عمان يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ اجتماعات مجلس المديرين لوكالة الغوث الدولية، بمشاركة مدراء المناطق ومدراء العمليات وكبار الإداريين في مكاتب الوكالة في مناطق عملياتها الخمس: الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وغزة. وخلال زيارة مفوض عام الوكالة السيد بيتر هانسن للأردن استقبله سمو الأمير الحسن ولي العهد في مكتبه. وتباحث معه في عدد من القضايا والمسائل المتعلقة بعمل ودور وكالة الأونروا في خدمة اللاجئين الفلسطينيين والحلول الممكنة لخروج الوكالة من المأزق المالي الذي تمر به.

* استحدثت وكالة الغوث نظام الامتحان الموحد للفصل الدراسي الثاني للصفين السادس والتاسع الأساسيين في بعض المواد المعتمدة في مدارسها.

* قام وفد مشترك من الأونروا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة ١٥٩ لاجئاً عالقين على الحدود المصرية - الليبية منذ أكثر من سنة، قدموا لهم خلالها أدوية ومواد أخرى يحتاجونها. وعقب انتهاء الزيارة عقد الوفد اجتماعاً في السفارة الليبية في القاهرة مع السفيرين الفلسطيني والليبي لاطلاعهم على نتائج مهمتهم.

* وحول التبرعات المقدمة للوكالة، وردت الأنباء التالية:

- تعهدت منظمة كاريتاس السويسرية والألمانية للمساعدة، بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي مساهمة في تكاليف التشغيل لعيادة رعاية الأم والطفل في مخيم الامعري في الضفة الغربية للعام ١٩٩٦.

- وتعهدت ألمانيا بالتبرع بمبلغ ٣٣٦ ٥٩٧ ١ دولاراً لمشروع "بناء وتأثيث مدرسة إعدادية/ثانوية في لبنان".

- وتعهدت هولندا بالتبرع بمبلغ (٧٠٦ ٧٦٤ ١ دولارات) للصندوق العام للبنان لعام ١٩٩٦.

- وتعهدت فنلندا بالتبرع بمبلغ (٣٠١ ٤٤٥ ١ دولار) للميزانية العادية للأونروا لعام ١٩٩٦.

- وتعهدت النرويج بالتبرع بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار مساهمة في تكاليف نقل مقر رئاسة الأونروا من فيينا إلى غزة وعمان.

- وتبرعت سفينة رينبو العالمية في اليابان، بمبلغ ٠٠٠ ٥ دولار، إلى الصندوق العام للأونروا في الأردن، والى ذلك، أهدت هذه المنظمة ١٣ صندوقاً ورزما من القرطاسية/الألعاب، وأدوية، إلى المدرسة "اليابانية" والمركز الصحي في مخيم البقعة في الأردن.

- وجرى تسليم المناقصات للبدء في تنفيذ اتفاقات وقعت بين برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الاجفند) والأونروا، في آذار/مارس، بما مجموعه ٠٠٠ ١٢٠ دولار، لتمويل المرحلتين الأولى والثانية من بناء وتطوير ورشة لمكانيك الديزل، لطلاب السنة الثانية في مركز قلنديا للتدريب، في الضفة الغربية، ويذكر أن الحكومة الايطالية تشارك في تمويل بناء الورشة وتجهيزها.

تقرير شهري حول آخر تطورات القضية الفلسطينية
خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٦

أولا- الإجراءات الاسرائيلية في الضفة الغربية

واصلت السلطات الاسرائيلية خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ إجراءاتها التي تعزز الحظر المفروض على جميع مدن الضفة والقطاع والتي تحول دون تنقل المواطنين الفلسطينيين بحرية بين مختلف مناطق الحكم الذاتي، كما واصلت منع تنقل الطلاب والبضائع واختلاق الحجج والذرائع للاستمرار بهذا الحصار مسببة بذلك خسائر مادية فادحة تضر بالاقتصاد الفلسطيني وتسبب المعاناة للمواطنين.

وأكد تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية أن (١٦) مواطناً من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية توفوا بسبب الحصار والإجراءات الاسرائيلية التي اتخذت بحق المواطنين منذ ٢٥ شباط/فبراير الماضي وبخاصة المرضى منهم.

كما لا زالت السلطات الاسرائيلية ترفض إصدار تصاريح مرور للأزواج والزوجات الذين يقطنون قطاع غزة ويودون التنقل عبر الطريق الآمن بين الضفة والقطاع. مما سبب حالة تشتت لدى العائلات الفلسطينية وخلق أجواء من المعاناة واليأس.

من جهة أخرى لوحظ خلال الشهر المذكور تصعيد في الهجوم الاسرائيلي على مدينة القدس ومواطنيها العرب، فقد سلم ممثلو الشرطة الاسرائيلية عضو المجلس التشريعي الفلسطيني حاتم عبد القادر أمراً يقضي بمنع أي نشاط للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، وطلب منه استناداً لهذا الأمر وقف العمل فوراً في المكتب الذي افتتحه في بيت حنينا في القدس، وقامت الشرطة الاسرائيلية في وقت لاحق بمداهمة المكتب ومصادرة محتوياته واغلاقه.

وأشارت الأنباء الواردة من الأراضي الفلسطينية إلى قيام الحكومة الاسرائيلية بتشكيل طاقم وزاري خاص برئاسة كل من وزير المعارف زبولون هامر ورئيس بلدية القدس ايهود أولمرت لمتابعة تطبيق ما وصف بسلطة القانون والنظام في القدس الشرقية وبهدف الحفاظ على السيادة الاسرائيلية الكاملة في جميع أجزاء المدينة. وسيعمل هذا الطاقم على بلورة المقترحات والتوصيات للحد من تغلغل السلطة الفلسطينية في مؤسسات وأجهزة التعليم الفلسطينية في الشطر الشرقي من المدينة.

ومن الإجراءات التي نفذت ضد مؤسسات عربية في القدس ما حصل يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ من هدم لمبنى "اللقلق" في باب حطة داخل البلدة القديمة. ويشرف هذا المبنى على رعاية الأطفال والمسنين والمتقاعدين من أبناء المنطقة. وقد تمت عملية الهدم بحجة إجراء ترميمات مخالفة للقانون في قاعة الجمعية الخيرية.

ومع تزايد الضغوط الاسرائيلية على السلطة الفلسطينية للقيام بإغلاق جميع المكاتب التابعة لها في مدينة القدس وربط مسألة الانسحاب من مدينة الخليل، التي تأخرت عن موعدها كما هو مقرر في برنامج تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني، فقد اقدمت السلطة الفلسطينية، في بادرة تدل على حسن النوايا، على إغلاق ثلاثة من مكاتبها في شرقي القدس هي مكتب الدراسات الجغرافية والمكتب الفلسطيني للشباب والرياضة ومكتب الاحصاءات. وعلى الرغم من المبادرة الفلسطينية فلم يطرأ أي جديد في موضوع الانسحاب من الخليل بل إن الحكومة الاسرائيلية ما زالت تماطل بإصدار قرار الانسحاب متذرعة بأنها تسعى إلى بلورة خطة انسحاب جديدة تضم عدة تعديلات تنسجم مع رؤيتها للوضع. وأضافت الأنباء أن المجلس الوزاري الاسرائيلي الخاص بمتابعة قضية الخليل يعمل على بلورة اقتراح ينص على تقسيم المدينة تقسيماً مدنياً وليس أمنياً فقط.

واستمرت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب وممتلكاتهم، فقد تعرضت مدن وقرى بيت جالا، وخان يونس، ودير البلح، ويطا، وطوباس، والخليل وقلقيلية إلى هجمات متكررة من المستوطنين القاطنين في المستوطنات المتاخمة لتلك المناطق استهدفت أراضيهم ومزروعاتهم وممتلكاتهم المختلفة.

وتعرضت مدن قلقيلية ورام الله وطوباس إلى حملات مصادرة للأراضي وهجوم للجرافات الاسرائيلية التي قامت بعمليات تخريب وتجريف في تلك الأراضي بهدف التمهيد لإقامة الشوارع الالتفافية التي تصل بين المستوطنات اليهودية وتخلق تواصلاً استيطانياً على حساب وحدة الأراضي العربية. ومن ذلك شق الطريق الالتفافي الذي يمر في أراضي قرية مادما جنوب نابلس للربط بين مستوطنات شرقي نابلس بالطريق المؤدي الى مدينة قلقيلية. كما واصلت السلطات الاسرائيلية أعمال شق طريق استيطاني في منطقة بيت جالا إلى جانب بناء جسر هوائي وشق نفق لربط المستوطنات اليهودية في القدس مع جنوب الضفة الغربية.

كذلك سمحت السلطات الاسرائيلية بالمباشرة بشق طريق عسكري إلى الجنوب من مدينة القدس العربية في منطقة بيت لحم بكلفة تبلغ ثمانية ملايين دولار.

وعلى صعيد الاستيطان وتوسيع المستوطنات اليهودية القائمة والمخططات التي تم رسمها لتعزيز الاستيطان فقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بقرار من مجلس الوزراء يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلغاء قرار تجميد الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية، الذي كانت قد اتخذته الحكومة الاسرائيلية السابقة في آب/أغسطس ١٩٩٢، الأمر الذي أثار غضب كافة الجهات والمحافل الدولية المعنية باستمرار عملية السلام وعلى الأخص الجانب الفلسطيني، حيث بعث رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، في أعقاب القرار، برسالة إلى نتنياهو يحتج فيها على قرار حكومته ويحذر من خطورة القيام بأية خطوات فعلية لتنفيذ هذا القرار.

وبعد إعلان رفع القيود المفروضة على الاستيطان انقض المستوطنون اليهود بقوة في مجال تعزيز مستوطناتهم، حيث قام مستوطنو "يتمار" المقامة على أراضي عورتا وروجيب وبيت فوريك باقامة مجموعة من المنازل في الجهة الشرقية من المستوطنة، وعلى الخط نفسه سار مستوطنو "براخا" الذين قاموا بإضافة عدة منازل لمستوطنتهم.

كذلك شرعت المؤسسات الاستيطانية الاسرائيلية بتنفيذ قرار وزير الدفاع اسحق مردخاي القاضي بإضافة بيوت جاهزة إلى المستوطنات، إذ بدأت أعمال نصب بيوت جاهزة في مستوطنات قرب أريحا.

كما لوحظ ارتفاع في وتيرة أعمال البناء في مستوطنات "سلعيت" و"كوخاف يائير" و"عناب" و"افني حيفتس" وغيرها الأمر الذي يعتبر تطبيقاً عملياً لقرار الحكومة الاسرائيلية.

وقد كشفت الصحف الاسرائيلية النقاب عن خطة أعدها مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة تهدف إلى زيادة عدد المستوطنين خلال السنوات الأربع المقبلة الى نصف مليون مستوطن.

وفي لقاء جمع وزير الداخلية ايلي سويسا مع رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية، تعهد الوزير بمنحهم مساعدة طارئة قيمتها (١٥) مليون شيكل كتعويض عن اتفاقيات أوسلو التي زادت من نفقات المجالس اليهودية، كما وعد بالاهتمام الخاص بالخرائط الهيكلية التي جمدتها الحكومة السابقة ومنها خطة لإقامة (٥٠٠ ٢) وحدة سكنية في مستوطنة "أدام" في القدس.

وأشارت مصادر صحفية اسرائيلية الى أن نائب وزير الاسكان الاسرائيلي مئير بورش يعتزم بناء (١٥) ألف وحدة سكنية للمتدينين اليهود منها (٥٠٠ ٦) وحدة في المدخل الغربي للقدس و(٥٠٠ ٣) وحدة في مستوطنة "كريات سيفر" و(٩٠٠) وحدة في مستوطنة "بيتار". وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ صادق وزير الدفاع الاسرائيلي على خطة بناء (٩٠٠) وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "كريات سيفر" في منطقة رام الله. وقرر البدء بتنفيذ خطة البناء في هذه المستوطنة فوراً على أن يشمل الحي الاستيطاني (٨٠٦ ١) وحدات سكنية حيث سيتم إقرار الـ(٩٠٠) وحدة الأخرى في مرحلة لاحقة.

وفي إطار الهجمة الاستيطانية على المدينة المقدسة تم كشف النقاب عن مخطط تعده وزارة الاسكان الاسرائيلية يرمي الى إقامة مدينة استيطانية جديدة على بعد عدة أمتار من مدينة القدس شمالي مستوطنتي "النبي يعقوب" و"جفعات زئيف" باتجاه رام الله.

كذلك لوحظ خلال الشهر الحالي تصعيداً في سياسة هدم المنازل التي تعود للمواطنين العرب، فقد هدمت الجرافات الاسرائيلية يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ أربعة منازل في بيت دجن بدعوى أنها تقع في منطقة عسكرية، وقامت الجرافات الاسرائيلية أيضاً بهدم خمسة منازل يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ في قرى كفر عقب وحزم وعناتا وذلك بحجة عدم الترخيص. وتعرضت خمسة منازل أخرى تقع في حدود بلدية القدس في العيسوية وصور باهر وسلوان للهدم بحجة عدم الترخيص. كما هدمت السلطات الاسرائيلية خمسة منازل أخرى يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ قرب طولكرم بدعوى عدم ترخيصها ومنزلا آخر في منطقة سمير أميس في رام الله بالحجة نفسها.

ثانيا- أوضاع اسرائيل الداخلية

- قدم وزير العدل الاسرائيلي يعقوب نئمان يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ استقالته من الحكومة وذلك في أعقاب توجه الشرطة الاسرائيلية لإجراء تحقيقات معه بتهمة تورطه في عدة مخالفات جنائية منها تشويش سير الإجراءات القضائية في محاكمة زعيم حركة "شاس" اريه درعي.

- اتفق رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير خارجيته على تعيين رئيس الأركان الأسبق الجنرال دان شمرون رئيساً للجنة الاشراف والتوجيه العليا التي ستتولى تطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية مع السلطة الفلسطينية. وتم الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة للتوجيه على مستوى وزاري لإدارة المفاوضات في المسارات الأخرى مع السوريين واللبنانيين برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزيري الخارجية والدفاع.

- أصدر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ تعليماته الى رئيس قسم التحقيقات في الشرطة بالتحقيق مع عضو الكنيست دادي تسوكر من حركة "ميرتس" للاشتباه بتلقيه أموالاً بطريقة الخداع والاحتيال.

- قرر رئيس الوزراء الاسرائيلي يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ تشكيل فريق استشاري للأمن الوطني يرتبط برئاسة مجلس الوزراء، وسيرأس هذا الفريق الجنرال زئيف ليفي.

- وقعت تركيا واسرائيل يوم ٢٨ آب/أغسطس اتفاقاً للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية يقضي بتبادل الخبرات بين الطرفين في هذا المجال.

ثالثا- من أخبار وكالة الغوث

- قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ بازاحة الستار عن اللوحة التذكارية لمبنى رئاسة وكالة الغوث الدولية في محافظة غزة إيذاناً ببدء العمل في المبنى الرئيسي للمقر الرئيسي للأونروا والذي نقل منذ حوالي ثلاثة شهور من فيينا الى غزة.

وصحب الرئيس عرفات خلال حفل الافتتاح عدد من المسؤولين وكبار رجال السلطة الفلسطينية إضافة للمفوض العام للأونروا السيد بيتر هانسن وقاموا بزيارة تفقدية لأقسام المبنى.

- اجتمع مفوض عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين السيد بيتر هانسن يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ بالدكتور نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في مقر الوزارة في غزة، وتم خلال الاجتماع تباحث كيفية دعم وكالة الغوث والمساعدات التي يمكن أن تقدمها السلطة الوطنية الفسطينية لوكالة الغوث ضماناً لاستمرارية خدماتها للاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج. كذلك تم بحث خطة لسد العجز في ميزانية الوكالة والدور

الذي ستلعبه وزارة التخطيط والتعاون الدولي في دعم حصول الوكالة على ما تحتاجه للحيلولة دون أي انخفاض في الخدمات الصحية أو الغذائية أو التعليمية.

وأوضح الوزير شعث أن الوكالة هي الجهة المسؤولة عن اللاجئين وأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تمثل بديلاً للوكالة، وأن بديل الوكالة الوحيد هو حل مشكلة اللاجئين بالكامل وعندها ينتهي عمل الوكالة.

- بدأت يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ الدراسة للعام الدراسي الجديد في جميع مدارس الأونروا في قطاع غزة حيث توجه نحو (١٤٠) ألف طالب وطالبة يتوزعون على (١٦٣) مدرسة ابتدائية وإعدادية إلى مدارسهم.

- - - - -